



الدورة التاسعة من المؤتمر العلمي السنوي للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

رؤية مستقبلية للموارد البشرية العربية في ضوء تطور التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل
(المنعقدة عن بعد – ليومي الثلاثاء والأربعاء 18- 19 مايو 2021م)

بالتعاون مع:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الإعلام والاتصال
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وبرعاية معالي أ.د. سيدي ولد سالم

وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

البيان الختامي للمؤتمر وأبرز توصياته

نواكشوط-الجمهورية الإسلامية الموريتانية

في الثامن عشر من شهر أيار (مايو) 2021 م، التأمّت الدورة التاسعة من المؤتمر السنوي للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، بعنوان: رؤية مستقبلية للموارد البشرية العربية في ضوء تطور التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل، ويُعد هذا المؤتمر هو النشاط السنوي الرئيس للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي إحدى الروابط العلمية المنبثقة عن اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، والتي مقرها في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية. وعُقد المؤتمر بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الإعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبرعاية كريمة من معالي أ.د. سيدي ولد سالم (وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية). واستمر المؤتمر على مدى يومي الثامن عشر والتاسع عشر من أيار (مايو) 2021، وقُدّم في المؤتمر واحد وثلاثون بحثاً وورقة عمل من إحدى عشرة دولة عربية، وهي: الأردن، موريتانيا، مصر، السودان، العراق، فلسطين، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، السعودية، واليمن. توزعت هذه المشاركات على ست جلسات علمية ضمن محاور المؤتمر الخمسة، تخللتها مناقشات الباحثين لما جاءت عليه الأبحاث وأوراق العمل، إضافة إلى محاضرة المتحدث الرئيس، في دورة المؤتمر، معالي الأستاذ الدكتور البكاي عبد المالك، التي قدمت خلال الجلسة الافتتاحية.

وفي الجلسة الختامية، أقر المشاركون توصيات المؤتمر والتي تمحورت حول رؤية مستقبلية للموارد البشرية العربية في ضوء تطور التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل، حيث أكد المؤتمر بأن عقد هذا المؤتمر في ظل هذه الظروف العالمية والإقليمية الدقيقة، وفي أجواء انتشار جائحة كورونا، وفي هذا السياق التحدي للرؤية العربية لمستقبل الموارد البشرية في ضوء متطلبات سوق العمل التي تفرضها تطورات التكنولوجيا والاتصال، يشكل علامة دالة على الوعي بأهمية الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي. وقد جاءت التوصيات على النحو الآتي:

1. إدانة جرائم الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتضامن التام مع الشعب الفلسطيني لينال حقوقه الكاملة بموجب المواثيق الدولية؛
2. اعتماد كلمة معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية (راعي المؤتمر) وثيقة رئيسة من وثائق المؤتمر؛
3. تشجيع الدول العربية على بذل المزيد من الجهد في تطوير اقتصاد تنافسي قائم على اقتصاد المعرفة يساعد في خلق المزيد من فرص العمل خصوصاً للشباب، مع ضمان العدالة في التوزيع، وزيادة منسوب التعاون والتكامل بين الكتل والمجموعات الإقليمية داخل الوطن العربي؛
4. حث الدول العربية على الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في توظيف منصات التعلم الإلكتروني، وتطوير المحتوى الرقمي التفاعلي وتقنية مؤتمرات الفيديو في التعليم والتدريب والإعداد للأطر البشرية العربية؛

5. الاهتمام الأكبر بجودة البنية التحتية التقنية، والتوسع في تعميم الخدمات الإلكترونية، خصوصاً لصالح قطاع التعليم والتدريب عن بُعد، والاهتمام أكثر بتعليم الموارد البشرية وتكوينها وتأهيلها وتنميتها لأنها الفاعل الرئيس في كل تغيير؛
6. تعزيز كل الممارسات التي تسهم في زيادة الأداء والتنافسية للقطاعين العام والخاص، وزيادة قدراتهما في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتطوير بشكل ينعكس على تنمية المورد البشري العربي، دون إغفال التعاون البيئي في هذا المجال الذي يعد بأفاق مبشرة؛
7. دعم الجهود الوطنية المسؤولة عن تطوير أداء المورد البشري العربي من خلال الاستفادة من الامكانيات التي توفرها التكنولوجيا المتطورة في تنمية المورد البشري وضمان جودته؛
8. مساعدة رواد الأعمال الجدد على تطوير آليات تمكّنهم من تبادل التجارب فيما بينهم والتعرف على أفضل الممارسات في هذا المجال، لتصبح أعمالهم مستدامة، وتساهم في تحقيق اقتصاد عربي مستدام في المستقبل؛
9. انشاء حواضن للمشاريع الابتكارية لدى الشباب، وتعزيز دمجهم في سوق العمل، وتشبيكهم مع مؤسسات القطاع الخاص المتميزة لتعزيز مساهماتهم في التنمية بالمنطقة العربية؛
10. تشجيع التكامل بين أنظمة الابتكار الوطنية في الدول العربية وتبادل الخبرة في مجال مسرعات الأعمال في مراكز الإبداع وريادة الأعمال العربية، لتشكل نظاماً متكاملًا للابتكار، مما قد يساهم في تضيق الفجوة بين الدول في مجال الابتكار؛
11. ضرورة العمل على توفير البيئات العربية التي تعزز الإبداع والابتكار، لكونها من صفات التعليم المعاصر، وكون الوظائف التقليدية لم تعد الخيار الذي يتطلع إليه الشباب العربي في عصر سمته فرص النجاح للشباب المبدع والمبتكر؛
12. دراسة انشاء مرصد عربي لمهن المستقبل يساهم في تطوير البرامج الأكاديمية والمهنية والتقنية لردم الفجوة بين جانبي العرض والطلب، للإسهام في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المتجددة عربياً ودولياً؛
13. توطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتطويرها في منظومة التعليم بشكل عام، والاستفادة من مختلف البنى التحتية في الجامعات العربية والمراكز العلمية والتقنية والبحوث المتخصصة فيها والخبرات الأكاديمية والبحثية المتوفرة فيها في إنشاء وتطوير المشاريع المبتكرة وتحويلها الى مشاريع منتجة؛
14. مخاطبة الدول الأعضاء في اتحاد مجال البحث العلمي العربي، ومن خلال الأمانة العامة للاتحاد لحث الدول الأعضاء على تبادل التجارب الناجحة في إدماج التكنولوجيا في تنمية الموارد البشرية العربية؛
15. تعطى الأفضلية لأن يكون ممثلو الدول العربية الأعضاء في هيئة الرابطة لمن هم في موقع تنفيذي له علاقة بالتنمية البشرية في دولهم.